السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية:
دراسة لأشكال التعاون والصراع

محمد عبد النبى
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

شهدت السياسة الخارجية التركية نحو الدول العربية خلال العقدين الأخيرين تأرجحاً كبيراً يصل إلى درجة التذبذب مما أثار تساؤلاً مفاده: إلى أي مدى يمكن اعتبار أووصف السياسة الخارجية التركية المتبعة نحو البلدان العربية حالياً بالتعاونية أو بكونها صراعية. يمكن إزالة هذه الحيرة البحثية عند تتبع مسار السياسة الخارجية التركية ليس فقط منذ عقدين من الزمن وإنما منذ تأسيس الجمهورية التركية في١٩٢٣ على يد مصطفى كمال اتاتورك حيث كانت تلك السياسة تقوم على مبدأ العزلة عن المحيط العربي واستمرت كذلك حتى فترة السبعينات التى شهدت تحولاً إيجابياً نحو المنطقة العربية ثم عادت إلى مرحلة التراجع مرة أخرى خلال الثمانينيات ثم مع مطلع التسعينات وبداية العقد الأول من الألفية الجديدة شهدت انفتاحاً فيما عرف بسياسة الأبعاد المتعددة، ثم بعد الثورات العربية شهدت الدعوة لإجراء مراجعات مرة أخرى في أسسها وتوجهاتها العربية.

وخلال هذه الدراسة سنكتفى بالتركيز على تحليل السياسة الخارجية التركية خلال العقدين الماضيين مع التركيز على الفترة الحالية التى تزخم بالأحداث والتطورات.

أن تسليط الضوء على هذه الدراسة يثير سيلاً من التساؤلات البحثية التى ستحاول الاجابة عليها لعل أبرزها: ماهي سمات السياسة الخارجية التركية تجاه البلدان العربية خلال فترة ما بعد تسعينيات القرن الماضي؟ ماهي الدوافع التي دفعت تركيا لكي تغير من

سياستها الخارجية منذ مطلع الألفية الجديدة؟ ماهي أبرز مبادىء السياسة الخارجية التركية خلال تلك الفترة ؟ كيف أثرت الثورات العربية على السياسة الخارجية التركية تجاه البلدان العربية ؟ ماهي الارهاصات الأولى للسياسة الخارجية التركية الجديدة التي يفترض شروع تركيا في تطبيقها؟

وتسعى هذه الدراسة إلى الاجابة على التساؤلات السابقة من خلال استخدام اسلوبي التحليل التاريخي ودراسة الحالة على اعتبار أنهما اقدر على تحليل الدوافع السياسية والتوجهات التركية نحو البلدان العربية في كل مرحلة وتحليل أبرز ملامح ومواقف هذه السياسات وكذلك نتائجها وبالتالي محاولة استخلاص تصور مستقبلي عن طبيعة التوجهات التركية خلال الفترة المقبلة.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية يسبقها مقدمة وتنتهى بخاتمة توضح أبرز ماتم التوصل إليه ومحاولة وضع تصور مستقبلي للعلاقات العربية التركية بصفة عامة.

أولاً: السياسة الخارجية التركية تجاه البلدان العربية خلال حقبة التسعينيات ومابعدها

حرصت السياسة الخارجية التركية منذ زمن بعيد على اتباع مبدأ مؤسس الجمهورية التركية العلمانية مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ والذي يلخصه في مقولته الشهيرة "سلام في الوطن سلام في العالم". ووفقاً لهذا المبدأ تعطي الدولة التركية الأولوية للقضايا الداخلية دون غيرها من القضايا الخارجية الأخرى، حيث ترى أن طبيعة الإطار الحاكم للتفاعلات بين الدول يقوم بصفة رئيسية على الفوضى وأن الدول تتبنى سياسات خارجية تقوم بالأساس على الاعتماد على الذات.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التركية خلال تلك الحقبة – التي استمرت قرابة الثلاثة أو أربعة عقود بدرجات متباينة – لم تكن معادية تماماً لهوية تركيا كدولة إسلامية، فعلى الرغم من التزامها بالمبادئ الكمالية إلا أنها اتخذت مواقف عديدة لا يمكن تفسيرها إلا بردها إلى الهوية الإسلامية التركية التقليدية.

بيد أن التحول عن هذا التوجه الأتاتوركي، قد ظهر على تركيا بعد أن شهدت سياستها

الخارجية تجاه الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط تحولاً إيجابياً كبيراً خلال حقبة السبعينيات؛ وهو التحول الذي نتج عن مزيد من الاستدعاء التركي للاعتبارات البرجماتية والعقائدية في نفس الوقت. وأخذ هذا الاتجاه يعبر عنه نفسه من خلال الدعم التركي للعديد من القضايا العربية فى السبعينيات، ومع دخول حقبة الثمانينيات، شهد التوجه التركي تراجعاً ملحوظاً في هذا السياق وهو الأمر الذي أعاد العلاقات العربية التركية إلى سابق عهدها من الفتور في العلاقات.

ويمكن ارجاع "فتور" العلاقات العربية التركية خلال تلك الفترة إلى عدة عوامل من أبرزها (هبوط أسعار النفط، ضغط الجيش التركي على الحكومة من أجل تعزيز العلاقات التركية بحلف الاطلسي، والاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة) وهي الأمور التي ترتب عليها عدة مظاهر لفتور الاهتمام التركي بالبلدان العربية من أهمها النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي كشكل من أشكال الصراع بين القوتين الأمريكية والروسية.

ويمكن تأريخ موعد التحول الكبير فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية – والتي أبدت انفتاحاً على المنطقة ككل وعلى العالمين العربي والإسلامي بصفة خاصة، بأنها جاءت مع وصول رئيس الوزراء التركي تورجوت أوزال إلى سدة الحكم في تركيا في أواخر ثمانينيات القرن الماضى؛ حيث بدأ أوزال في انتهاج سياسة خارجية تركية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي – برغم تمسكه بالمبادىء العلمانية– إلى الحد الذي جعل البعض يصف دخول السياسة التركية «بمرحلة العثمانية الجديدة».

وبشكل أكثر وضوحاً فقد كان لرئيس الوزراء التركي تورجوت أوزال دور رئيسى وتحديداً خلال الفترة من (١٩٨٤–١٩٨٩) ثم بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية حتى وفاته عام ١٩٩٣ في وضع هذه الاستراتيجية حيث رأى أن هناك ارتباطاً كبيراً بين أهمية استمرار "اعتبار الغرب لتركيا كحليف هام" وبين "توسيع الدور والنفوذ التركي إقليمياً".

وتماشياً مع هذا المسار الانفتاحي ذي الصبغة العلمانية، استمرت السياسة الخارجية التركية طيلة عقد التسعينيات على هذا الأساس، ثم أصبحت أكثر انفتاحاً مع دخول الألفية الثالثة، وتحديداً منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وعليه يمكن القول أن السياسة الخارجية لجمهورية تركيا قد مرت بثلاث مراحل

رئيسية هي: مرحلة الثوابت الكمالية المطلقة، ومرحلة ظهور العثمانية الجديدة، وأخيراً الانغماس في الدائرة العربية الإسلامية.

قامت تركيا فى حقبة حزب العدالة والتنمية بعمل تغييرات فى السياسة الخارجية التركية والدور الذى تلعبه أنقرة اقليمياً، حيث بدأت بتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وسعت فى هذا السياق لتشكيل نموذج " التكامل الإقليمى " وهو مابدا واضحاً خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١١)، ويمكن القول بأن السياسة الخارجية التركية الجديدة أو مأأطلق عليه سياسة "الأبعاد المتعددة" قد تشكلت بعد أن أدرك صناع القرار التركي أهمية تعزيز الدور التركي في ظل تغير الظروف الإقليمية المحيطة بها. كما تمتعت القيادة التركية بحرية أكبر – مقارنة بسابقاتها– فيما يتعلق بدبلوماسيتها الناشطة الموجهة للعالمين العربي والاسلامي، وبصفة عامة يمكن القول أن من أبرز الدوافع التركية لتغيير سياستها الخارجية الذي بدأت ملامحه تظهر مع مطلع التسعينات ثم تبلورت بشكل أكثر وضوحاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة هو مايلي:-

١- عوامل داخلية أبرزها:

أ. وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة: حيث أن وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية قد أبرز حقيقة مفادها أن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الإسلامية وليس بالخيار العلماني وحده الذي يسعى للارتباط بالغرب، عبر الانضمام للاتحاد الأوروبي.

ب. الادراك التركي لصعوبة قبول عضويتها في الاتحاد الأوربي وربما استحالته.

ج. تطور تشكيل وتركيبة الدولة التركية ولاسيما بعد انتهاء فكرة التناقض بين امكانية استقرار العلمانية وتأسيس دولة مدنية.

د. التراكم الرأسمالي التركي الذي تحقق خلال حقبة السبعينيات والذي نتج عنه اتساع الطبقة الوسطى التركية ودورها في تطور المجتمع التركي وانتقاله الديمقراطي.

ه. ظهور قيادات تركية أمثال تورغوت أوزال وسليمان ديميريل وأردوغان والذين ساهموا في رفع مستوى التنمية التركية بشقيها الاقتصادي والسياسي .

و. حصر دور العناصر الاسلامية المتطرفة والاعلاء من دور العناصر المعتدلة داخل حزب العدالة والتنمية.

ز. القدرات والامكانات المخابراتية والمعلوماتية التركية والتي منحتها مزيداً من القدرة على الحركة الدبلوماسية والسياسية في المنطقة.

٢- عوامل إقليمية والعربية تتمثل فى :

أ. تزايد التوسع والنفوذ الإيراني في المنطقة وما ترتب عليه من تاثير على المصالح التركية.

ب. الحاجة التركية لبناء مناطق نفوذ تابعة لها تصبح بمثابة سوق للاقتصاد التركي الكبير.

ج. الاحتلال الامريكي للعراق والمأزق الأمني العراقي وسيناريو تقسيم العراق الى دويلات وما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة على دول المنطقة ككل وعلى تركيا بشكل خاص.

د. اتفاقية السلام العربية_الإسرائيلية: حيث سهلت معاهدة السلام العربية الاسرائيلية الفرص أمام تركيا لاقامة علاقات مختلفة مع الدول العربية وذلك بعد القطيعة التي حدثت بين الجانبين التركي والعربي منذ أن اقدمت تركيا على الاعتراف بقيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٩.

٣- عوامل دولية أبرزها:

انهيار الاتحاد السوفيتي: حيث ترتب على تفكك الاتحاد السوفيتي انتهاء الدور التركي التقليدي في مجابهة المد الشيوعي في الشرق الاوسط وهو الأمر الذي دفعها للبحث عن دور جديد لها يتمشى مع طبيعة النظام الدولي الجديد. كما أصبح العالم التركي أكثر اتساعاً بعد أن نتج عن استقلال الجمهوريات السوفيتية فتح الباب أمام نشر القدرات الاقتصادية والعسكرية التركية. إضافة إلى الحرية الكبيرة التي اعطاها للجانب التركي في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط.

أ. وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١: وهو الحدث الذي ترتب عليه وقوع كافة الدول العربية والاسلامية تحت التهديدات الأمريكية بمكافحة الإرهاب بل وذهبت تأثيراته إلى أبعد من ذلك عندما تم اسقاط النظم السياسية في أفغانستان والعراق وماترب عليه من تأثير للدول المجاورة ومن بينها تركيا.

ب. المكانة التركية الدولية (عضويتها في حلف الأطلنطي- عضويتها في مجلس أوربا- منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية ومجموعة العشرين) وهو ما أتاح لها في النهاية استخدام كافة هذه الروابط للحاق بالعالم الغربي من جهة ولتوثيق علاقاتها الشرق أوسطية والعربية من جهة أخرى.

ج. وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل انتهاء ولاية المحافظين الجدد الأمر الذي أدى في النهاية إلى الاختيار الأمريكي للديمقراطية التركية لكي تصبح رمزاً وقائداً للعالم الاسلامي.

د. تطور العلاقات التركية الروسية بالتزامن مع تطور العلاقات الشخصية بين القيادتين الروسية والتركية.

ويمكن القول أن مبادىء السياسة الخارجية التركية التي صاغها – مهندس السياسة الخارجية التركية والأكاديمي أحمد داود أوغلو- في كتابه العمق الاستراتيجي عام ٢٠٠٠ قد ارتكزت على مايلي:-

أولاً: التوازن بين مبدئي الحرية والأمن حيث رأى أوغلو أنه ما لم تسعى الدولة لإقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها فإنها ستصبح بالتالي عاجزة عن التأثير في محيطها الإقليمي، معتبراً أن توفير الأمن للشعوب وحرمانها من الحرية سيقلص مشروعية نظمها السياسية الحاكمة. ويقول أوغلو في هذا الصدد "ان علي الدولة ان توازن بين امن المواطنين وحرياتهم فإذا طغي أحدهما على الاخر حدث الخلل".

ثانياً: تصفير المشكلات مع دول الجوار حيث تسعى تركيا وفقاً لذلك إلى حل كافة المشاكل العالقة مع دول الجوار وتسوية النزاعات الحدودية بكافة الطرق السلمية من خلال تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع هذه الدول.

ثالثاً: الدولة الفاعلة ويقوم هذا المبدأ بالأساس بالتركيز على الدور التركي المحوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، وخاصة البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وذلك من خلال مبادرات وساطة وإصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين اسرائيل وسوريا، بالإضافة إلى محاولاتها للتوصل إلى حل توافقي بين الفرقاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في ٢٠١٠.

رابعاً: السياسة الخارجية متعددة الأبعاد أى أنه يمكن لتركيا أن توثق من علاقاتها مع العديد من البلدان في آن واحد دون أن يكون ذلك على حساب أي منهما؛ بمعنى أنه بإمكان تركيا أن توطد علاقاتها مع دول أخرى هامة في المنطقة وخارجها في ظل احتفاظها بعلاقات مميزة مع الغرب وأوربا.

خامساً: الدبلوماسية المتناغمة (الإيقاعية) يقوم على أساس إعادة صياغة العلاقات التركية مع الدول المركزية القوية من خلال اتباع سياسات مرنة وبديلة مع عدد من المحاور الدولية وهو الأمر الذي لايتم إلا من خلال زيادة النشاط التركي في المؤسسات والتنظيمات الدولية.

سادساً: مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي وهو مايمكن تحقيقه من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، واستخدام اسلوب دبلوماسي جديد يساعد تركيا فى أن تصبح قوة عالمية.

وإلى جانب هذه المبادىء فقد كان هناك أدوات أعتبرت "بالهامة والضرورية" لكي تنجح تلك المبادىء منها على إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا بحيث يتوافق مع العمق التاريخي والثقافي لها في العالم الاسلامي والعربي؛ وخاصة بعد أن ابتعدت هي بارادتها منذ انهيار السلطنة العثمانية وأصبحت منذ ذلك الحين جزءاً تابعاً للمنظومة الغربية.

وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية التركية (منذ منتصف ٢٠٠٩) قد انتهجت عدة وسائل أهمها:

١. الحرص على تحقيق عناصر التكامل والتوازن والأداء الشامل في السياسة الخارجية التركية.

٢. الحضور التركي الواقعي على الأرض.
٣. الحرص على اتباع سياسة خارجية متساوية الأبعاد ومحتوية لكافة الأطراف (العربية والغربية)
٤. الانفتاح الاقتصادي التركي على العالم ودوره في تنفيذ هذه السياسة.

ويمكن اعتبار توجه السياسة التركية للتوجه نحو الشرق لم تكن في حد ذاتها رداً على موقف الاتحاد الأوربي السلبي تجاهها، وإنما كانت جزءاً من الاستراتيجية التركية الشاملة لإخراج نفسها من العزلة ومن أن تكون محاطة بالأعداء إلى أن تصبح دولة تتمتع بعلاقات طيبة مع كافة الدول بحيث يتيح لها حل مشكلاتها ولعب دور إقليمي مؤثر بل وتأسيس نظام إقليمي جديد .

وبصفة عامة فقد شهدت العلاقات العربية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية نشاطاً ملحوظاً أخذ عدة مظاهر لعل من أبرزها هو أن باتت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية، وتم انتخاب أحمد داوود أوغلو أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي لأول مرة. هذا بالإضافة إلى المؤتمرات العربية الدولية والتي تم إقامتها في العاصمة التركية اسطنبول. ومجالس التعاون الاستراتيجي التي تم تكوينها بين الجانبين العربي والتركي ناهيك عن إلغاء التأشيرة مع بعض البلدان العربية والتعاون الثقافي والنشاط التركي الواضح مع دول المنطقة في هذا الصدد، بالإضافة إلى البعد التجاري المرتبط بالنشاط التركي الخارجي والذي نتج عن معدلات النمو الاقتصادي التركية المرتفعة حينئذ برغم وجود أزمة مالية عالمية.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن حجم التجارة البينية بين تركيا والبلدان العربية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال تلك الفترة حيث وصلت إلى حوالى ١٧ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٧ فقط زادت خلالها كمية الصادرات التركية للدول العربية بنحو ٢٩% سنوياً.

وبالرغم من أن كافة العوامل السابقة قد ساهمت في إعطاء مزيد من الثقة الذاتية لقيادة حزب العدالة والتنمية، إلا أنه قد ترتب عليها أيضاً وجود تناقض داخل الاتحاد الاوربي وحلف الناتو وتذبذب فيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية التركية الأمريكية فيما اعتبرت

الثورات العربية نقطة فاصلة على مسار السياسة الخارجية التركية دفعتها لكي تأخذ مساراً مغايراً وهو ما يتم تناوله فى الجزء الثاني من الدراسة.

ثانياً : تأثير الثورات العربية على السياسة الخارجية التركية المتبعة تجاه الدول العربية

أحدثت الثورات العربية "تاثيرات استراتيجية" كبيرة في المنطقة واكانت تركيا من الدول التى تأثرت بالتفاعلات الناتجة عن هذه الثورات نظراً لقربها الجغرافي من المنطقة العربية، ووجود روابط مختلفة ثقافية وتاريخية واجتماعية وسياسية تربطها مع كافة البلدان العربية .

ومن أبرز العوامل التي أثرت على السياسة الخارجية التركية عقب إندلاع الثورات العربية هي تعدد المسارات السياسية التركية وتنوعها، حيث شهد الدور الإقليمي التركي، تصاعداً «مرحلياً» تجاه عدد من الدول عربية مثل مصر وتونس وخاصة فيما يتعلق بتأييد إسقاط الأنظمة التي قامت الثورات ضدها في تلك البلدان ثم تم وضع تصور تركي لإمكانية تعميم نموذج الحكم التركي الخاص بحزب العدالة والتنمية على هذه الدول فيما يتعلق بالتغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي، وهو مابدا ممكناً – من وجهة النظر التركية– ولاسيما مع وصول أحزاب وحركات إسلامية للحكم في أكثر من بلد عربى وقد ظهر الاهتمام التركي الكبير بالمنطقة العربية خلال تلك الفترة في "ثوب اسلامي جديد" تحت رعاية تركية للمصالح العربية وتطوراتها وثوراتها فى محاولة للاستفادة المثلى من تلك الثورات لوضع ملامح سياسة خارجية تركية تتوافق مع سياستها الداعية إلى العودة الى الأمجاد القديمة للأمتين العربية والتركية، وبالرغم من عدم الإعلان عن هذه السياسة إلا أنها ظهرت فى التخلي عن السعي وراء الغرب للإنضمام إلى الاتحاد الأوربي.

جدير بالذكر أن إندلاع الثورات العربية وانطلاقها من تونس كان مفاجأة كبيرة للداخل التركي. وقد تعاملت تركيا مع هذا الحراك السياسي وفقاً لثلاثة اتجاهات رئيسة:–

١. اقتناص الفرصة بحيث تصبح بمثابة مركز ثقل وميزان للقوة في المنطقة.
٢. استغلال الوضع الجديد من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية – قد لا تتحقق لعدد من السنوات المقبلة – وهو ما حاولت تحقيقه بسرعة نقل النموذج التركي الى بعض الدول العربية ومنها مصر.

٣. الإدراك التركي لعدم جدوى سياسة القوميات المنعزلة في مواجهة التكتلات الغربية مثل الاتحاد الاوربي، حيث رأت تركيا ضرورة تشكيل كيان إقليمي يصبح فيه نظاماً "أمثل" تتبعه باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو ماساهم في إعادة طرح فكرة "الدولة العثمانية" وإحياء دورها في توحيد المنطقة عقب إندلاع الثورات العربية. وهو مايعني في نهاية الأمر أن التوجه التركي إزاء تلك الثورات قد قام على فرضيتين أساسيتين:-

أولهما : أن تطورات الشرق الأوسط تستوجب وجود قدر كبير من التكيف معها وليس مقاومتها.

ثانيهما: أن هذا التكيف مع الأحداث والتطورات من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على كافة الاصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

يشار إلى أن داوود أوغلو قد وصف ما يجري بالعالم العربي حينئذ بأنه "مساراً طبيعياً للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن "ضرورة اجتماعية"، مشدداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.

وبالرغم من قيام تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة بإجراء تغييرات في سياستها الخارجية والدور المفترض أن تلعبه في السياسة الإقليمية، إلا أن الثورات العربية قد اعتبرت من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية خاصة بعد أن ساهمت عدة عوامل فى الحد من استمرار دور تركي إقليمي مؤثر كما كان مخططا له أبرزها : ١- التدخلات الإقليمية والدولية، وخاصة في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، وتعثر مسارات الحكم الإسلامي في دول مابعد الثورات، ٢- تغيير المشهد السياسي العربي من مشهد يتطلع إلى التنمية والنهضة والإستقرار إلى مشهد يسوده التنازع وإندلاع الحروب والتدمير الذاتي. ٣- تركيا تعثراً في سعيها نحو إيجاد حلول لأزمات المنطقة بعد الثورات بسبب الإفتقار إلى وجود إجماع بين الأحزاب السياسية التركية ومختلف القوى الاجتماعية الموجودة هناك حول توجهات السياسة الخارجية التركية. ٤- صعوبة التوفيق بين ماحققته تركيا من إنجازات خلال العقد الأخير مع "دول المنطقة العربية ككل" على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والحفاظ على علاقاتها مع أنظمة هذه الدول من

جانب، وأن تساند – في نفس الوقت– الشعوب العربية التي انتفضت لإسقاط هذه النظم من جانب آخر.

وبصفة عامة يمكن القول أن الثورات العربية قد تحولت من أن تكون فرصاً متاحة لتركيا إلى أن تصبح مصدراً يهدد الدبلوماسية التركية، خاصة بعد سقوط التيارات الإسلامية وظهور العديد من العقبات أمام الموقف التركي أبرزها :

- توتر فى مسار العلاقات التركية– المصرية وفتور مماثل في العلاقات التركية – الخليجية وصلت بعضها إلى حد القطيعة الكاملة منها على سبيل المثال القطيعة التركية الإماراتية.
- تراجع التبادل التجاري بين تركيا وعدد من الدول العربية الكبرى في المنطقة، حيث هبط حجم التبادل التجاري بين كل من تركيا ومصر من حوالى ٥ مليارات دولار عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤,٣ مليار دولار فى عام ٢٠١٥، كما انخفض حجم التبادل التجارى بين تركيا والمملكة العربية السعودية من نحو ٨ مليارات دولار عام ٢٠١٢ إلى مايقرب من ٦ مليارات دولار فى عام ٢٠١٥، أيضاً فقد هبط حجم التبادل التجارى بين تركيا والامارات من نحو ١١,٨ عام ٢٠١٢ إلى مايقرب من ٦,٧ فى عام ٢٠١٥، وهو التراجع الأعلى من بين الدول المشار إليها.
- تراجع التعاون الإقليمي في المنطقة وخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات العربية–التركية، وهو الأمر الذى انعكس سلباً على الأزمات التي تشهدها المنطقة، وخاصة الأزمة السورية. وبالرغم من سياسة تصفير المشاكل التي اتبعها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة والتي سعت تركيا من خلالها إلى طي صفحات العلاقات (غير التعاونية) مع سوريا، إلا أن الأزمة السورية قد أعادت أجواء التوتر من جديد إلى العلاقات الثنائية بين الجانبين ولاسيما مع إعادة ظهور قضايا شائكة مثل الملف الكردي.

جدير بالذكر أنه وبالتزامن مع **إندلاع أحداث الثورة السورية** في مارس ٢٠١١، فقد تأثرت العلاقات التركية السورية – وبشكل أكثر تحديداً مع نظام بشار الأسد– بشكل

سلبي؛ وذلك بعد أن فشلت المحاولات التركية الدبلوماسية لحث الرئيس السوري لإدخال إصلاحات ديمقراطية ترضي طموحات قطاعات عريضة من الشعب السوري.

كما قام العديد من الدبلوماسيين الأتراك بعدة جولات دبلوماسية مكوكية بين أنقرة ودمشق بهدف إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بالاستجابة للمطالبات الشعبية الداعية إلى التغيير. ونتيجة لرفض النظام السوري لهذه المساعي، فقد أخذت علاقات البلدين تتدهور تدريجياً، وخاصة بعد أن أعلن الأتراك تأييدهم للثورة السورية بشكل صريح ووجه أردوغان انتقادات حادة للرئيس السوري مطالباً إياه بالتنحي.

وبصفة عامة يمكن القول أن الموقف التركي من الأزمة السورية قد مر بمراحل ثلاثة أولها مع بداية إندلاع الثورة حيث سعت تركيا إلى تقديم عدة حلول إصلاحية ومساندة في نفس الوقت للمطالب الشعبية السورية وهي الجهود التي كانت نتيجتها الفشل. ثم ثانيها عبر محاولتها للتأثير من خلال الدعم المباشر لقوى المعارضة كما استضافت تركيا العديد من المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها تلك القوى بكل من اسطنبول وأنطاليا بهدف اسقاط النظام السورى. ثم ثالثها إعادة تقييم استراتيجيتها المتبعة في دعم حلفائها من المعارضة السورية ولاسيما بعد أن حدثت انقسامات بداخلها إضافة إلى غياب الحلفاء الإقليميين والدوليين الداعمين للثورة السورية.

ومن جانبه شن النظام السوري حملة إعلامية كبيرة على الحكومة التركية بسبب دعمها الواضح "لحركة الإخوان المسلمين السورية"، متهماً إياها بالسعي لإعادة الهيمنة على المنطقة من خلال إستراتيجية "العثمانية الجديدة". جدير بالذكر أن تركيا فرضت العديد من العقوبات الاقتصادية "الذكية"على نظام الأسد التى تستهدف النظام دون الشعب؛ مثل «تجميد التبادل التجاري بين البلدين، وتعطيل اتفاقية التعاون المشترك، ووقف التعامل بين المصرفين المركزيين،؛ وكذا تجميد «مجلس التعاون الاستراتيجي»، إلى جانب فرض حظر على كافة أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى نظام الأسد».

من جهة أخرى استقبلت تركيا عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين الهاربين من أعمال العنف التي تلت إندلاع الثورة؛ وطبقاً للمفوضية العليا لشئون اللاجئين تستضيف تركيا حوالى ٣ مليون لاجئ سورى، وأن جملة ما أنفقه الأتراك لاستضافتهم بلغ ما يقرب من

٣٠ مليار دولار منذ بداية الأزمة طبقاً لتصريحات جاويش داوود أوغلو وزير الخارجية التركى.

أما في الحالة المصرية، فمع إندلاع ثورة يناير ٢٠١١، سارعت تركيا إلى تأييد مطالب الثوار؛ ودعا رئيس الوزراء التركي حينئذ رجب طيب أردوغان الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي، وعقب انتقال السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية؛ سارع المسئولون الأتراك إلى زيارة القاهرة لتدشين حقبة جديدة من العلاقات التركية المصرية، وكان الرئيس التركي عبد الله جول أول رئيس دولة يزور مصر عقب الثورة في ٣/٣/ ٢٠١١ حيث التقى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي، وعدد من القوى السياسية والثورية.

كما قام رئيس الوزراء أردوغان في سبتمبر ٢٠١١ بزيارة للقاهرة التقى خلالها بنظيره المصري حينئذ عصام شرف؛ واتفق الجانبان على تأسيس مجلس للتعاون المشترك، وتطوير العلاقات الاقتصادية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري ومضاعفة الاستثمارات التركية في مصر؛ كما وقع الجانبان عدداً من مذكرات التفاهم والبروتوكولات في العديد من المجالات.

وبالنسبة لتونس أعلنت تركيا عن تأييدها للثورة التونسية وأبدت رغبتها في تدعيم العلاقات التونسة التركية عقب سقوط بن علي؛ حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين في مجالات تشجيع الاستثمار، وإقامة منطقة للتجارة الحرة وزيادة التبادل التجارة بين الدولتين، كما قام أردوغان بزيارة تونس في سبتمبر ٢٠١١؛ تم خلالها توقيع اتفاقية للصداقة والتعاون بين البلدين، كما قام الرئيس التركي آنذاك عبد الله جول بزيارة إلى تونس في ٢٠ مارس ٢٠١٢ بهدف التأكيد على دعم بلاده لتونس ما بعد الثورة.

وفي أكتوبر ٢٠١٢ تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مجالات الزراعة، والتنمية الريفية، والصناعات الغذائية، وتطوير الموارد المائية، والطاقة، والنقل، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية، والثقافة، والتعليم، والسياحة،،والبحث العلمي، بالإضافة إلى تقديم قروض لتونس ميسرة قدرت بنصف مليار دولار.

يشار إلى أن التباين بين مواقف تركيا ومواقف حلفائها التقليديين "الولايات المتحدة

والدول الأوروبية"، قد ظهر بوضوح إزاء عدد من القضايا على رأسها الأزمة السورية، والمواقف من التطورات السياسية فى مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو، هذا كما برز التباين التركى الخليجى فيما يتعلق بالموقف من الثورات العربية ومن حركات الإسلام السياسى، وذلك باستثناء الحالة البحرينية التى أيدت تركيا فيها تدخلاً سعودياً خليجيا عسكرياً لمنع انهيار الحكم، والتفاهم والانسجام التركى القطرى العام إزاء الثورات العربية، والتوافق التركى الخليجى من حيث المبدأ تجاه الأزمة السورية منذ نهايات عام ٢٠١٢.

ويمكن تفسير ضعف الموقف التركي إزاء الحالتين البحرينية واليمنية، في ضوء الارتباط والحرص التركي على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما يؤدي في النهاية إلى أن يقتصر التوجه التركي إزاء الملفين على ضرورة إنهاء الأزمات بهما من خلال الأدوات السلمية ورفض التدخلات الخارجية. **ففى الحالة اليمنية** أيدت تركيا العملية العسكرية "عاصفة الحزام" التى يقودها التحالف العربى بقيادة السعودية ضد الحوثيين وعلى عبد الله صالح إلا أنها لم تشارك بشكل مباشر واقتصر دورها على الدعم اللوجستى والاستخبارتى.

جدير بالذكر أن سياسات مختلف القوى الإقليمية والدولية إضافة إلى بعض السياسات التركية ذاتها قد ساهمت فى إضعاف قدرة تركيا على الاضطلاع بدور قيادى ومؤثر مستمر إزاء تحولات الثورات العربية وماتلتها من أحداث، وهو الأمر الذى أثر فى النهاية على السياسة الخارجية التركية وأولوياتها، ونتج عنه تراجع الدور التركى الإقليمى وتصاعد الدعوات التركية المطالبة بضرورة إحداث تغييرات فى السياسة الخارجية التركية لتصبح أكثر واقعية ومصلحية وهو ماسيسعى الجزء الثالث والأخير من الدراسة إلى التعرف عليه.

ثالثاً: التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة العربية

يمكن القول أن تغير السياسة الخارجية التركية وتبنيها مواقف مختلفة عن بقية الحلفاء بالحلف الاطلنطلي وخاصة فيما يتعلق بالملف السوري والذى تغير تدريجياً بإنعقاد مؤتمرات آستانة، والموقف المناوىء للتطورات السياسية في مصر لم يؤد في نهاية الأمر

إلى حدوث اختراقات هامة أو إنجازات ضخمة في الملفات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والعربية أيضاً على وجه الخصوص.

دخلت السلطات التركية في حرب مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره السلطات التركية منظمة إرهابية، ولاسيما بعد أن تزايدت قدرات ذراعه السوري، "حزب الاتحاد الديمقراطي"، والذي يسعى إلى إقامة دولة كردية في الشمال السوري وفقاً لنظام حكم فيدرالي، وهو الأمر الذي بات يحظى بدعم عسكري أمريكي وروسي ضخم. ومن ناحية أخرى فقد تزايد خطر تنظيم الدولة (داعش)، والذي بات يهدد الدولة التركية حدودياً بل وتمكن من القيام ببعض التفجيرات داخل بعض المدن والبلدات التركية وهي الأمور التي أثرت في نهاية الأمر على مسيرة "السلام الداخلي التركي» بصفة عامة.

وإجمالاً، يمكن القول أن وجود أزمة في السياسة الخارجية التركية الحالية يرجع إلى عدة عوامل لعل من أبرزها:

١. اختلاف المواقف السياسية التركية المتبعة تجاه بعض الملفات الإقليمية الهامة عن مواقف حلفائها التقليديين في المنطقة وخارجها.
٢. الخطاب السياسى والإعلامى الحاد والتصعيدى – من قبل بعض المسئولين الأتراك – تجاه بعض الأطراف الإقليمية والدولية وبعض التطورات السياسية وهو الأمر الذى ترتب عليه استفزاز تلك الأطراف وتوتر العلاقة معها .
٣. الدعم التركى للثورات الشعبية فى مرحلة الربيع العربى وسعيها لبناء علاقات وثيقة مع تيار الإسلام السياسى.
٤. الانشغال التركي ببعض المشاكل الأمنية الداخلية وخاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التى حدثت فى يوليو ٢٠١٦.
٥. تمدد النفوذ الإيرانى داخل المنطقة سياسياً وعسكرياً.
٦. تنامى النفوذ الروسى فى المحيط التركى، وخاصة بعد استحواذ الروس على شبه جزيزة القرم، وتدخلهم الواضح فى أوكرانيا شمالاً، وبعد الضربات الجوية الروسية المساندة للنظام السورى التى امتدت لدعم سياسى لحزب الاتحاد الديمقراطى الكردستانى جنوباً. إضافة إلى القرار الروسى الخاص بتوحيد نظامى الدفاع الجوى الروسى والأرمينى فى قلب العمق الاستراتيجى التركى.

٧. تحدي غياب الإستقرار في المنطقة وحالة الفوران القائمة فيها وسياسة المحاور الإقليمية والدولية، حيث أنه وضع السياسة الخارجية التركية أمام خيارات صعبة فيما يتعلق بتحديد توجهاتها ازاء العديد من القضايا.

٨. الخسائر الاقتصادية التى تعرضت لها تركيا بعد الأزمة مع روسيا والتى دفعت نحو إعادة النظر فى السياسة الخارجية التركية نحو روسيا والمنطقة.

ومع بداية سقوط ثورات الربيع العربي وتزايد انعكاساتها السلبية على الجانب التركي، ظهرت عدة مراجعات خاصة بثوابت السياسة الخارجية التركية الحديثة (والتي كان قد وضعها داوود أوغلو) إدراكاً لحجم العقبات التي تعترض تركيا وتهدد دورها الإقليمي، ويمكن القول أن هناك جملة من الدوافع الفكرية التي دفعت الجانب التركي للتفكير في إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الماضية لعل من أبرزها هو إدراك صانع القرار لأهمية العودة إلى السياسة الواقعية والبراجماتية عند التعامل مع المشاكل والأزمات المحيطة بتركيا، إضافة إلى طبيعة التصور التركي الرسمي للعالم الخارجي والذي أصبح يقوم على اعتبار أن "العالم بأسره دخل في مرحلة صراع كبيرة، وأن تركيا لاتملك بطبيعة الحال القوة الكافية لحل كافة مشكلاته وأن دورها يقتصر فقط على تخفيف الصراع في المناطق المحيطة بها، أوعلى الأقل في الصراعات والنزاعات التي تعد تركيا طرفاً فيها».

ولا شك أن كافة هذه العوامل الداخلية والخارجية قد أفضت إلى ظهور دعوات سواء من داخل الحزب التركي الحاكم أو من التيارات التركية المعارضة للمطالبة بأهمية تغيير السياسة الخارجية التركية، حتى تصير أكثر برجماتية وواقعية، وتسعى إلى "تقليل عدد خصوم وأعداء الأتراك في مقابل زيادة عدد أصدقائهم" في المنطقة.

وفي ضوء هذه الدعوات الأولية لتغيير وجهة السياسة الخارجية التركية، فقد شهدت تركيا محاولة انقلاب عسكرى فاشلة فى ٢٠١٦/٧/١٥، وهي المحاولة التي اعتبرت بمثابة نقطة تحول أساسية في مسار التطورات الداخلية التركية وفي إعادة النظر لدور المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالحكم وحماية البلاد وذلك على الرغم من النجاح التركي والمؤسسي والحزبي والشرطي في إفشالها، كما فرضت على صناع القرار إجراء

مراجعة إستراتيجية وشاملة للوضع الداخلي والخارجي والأمني، ووضعت الدولة التركية أمام تحدى إعادة بناء الثقة الوطنية،وإيجاد تصور لكافة التحديات التى تواجهها هذه الدولة سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى.

وفى هذا السياق انطلقت الإشارات داخل الأوساط الإعلامية والسياسية التركية للتعبير عن التوجه الجديد في السياسية الخارجية التركية وشكله وطبيعته وأسبابه تمشياً مع هدف «المصلحة القومية التركية» ولاسيما في ظل العوائد الاقتصادية المتوقعة جراء اصلاح العلاقات التركية مع دول المنطقة وخاصة مع كل من وإيران والعراق ومصر وسوريا حيث توقع بعض المحللين الأتراك أن تصل المنافع التركية التجارية جراء هذا التغيير إلى نحو ٣٦ مليار دولار. فيما اعتبر زعماء الأحزاب التركية المعارضة أن تلك التمهيدات قد تأخرت كثيراً وأنها جاءت بعد أن أدرك هؤلاء المسئولين حاجتهم إلى البحث عن مخرج يناسب التغييرات المرتقبة للدور الإقليمي التركي ويبرر التراجع عن مواقف وسياسات وتصريحات سابقة تبناها زعماء حزب العدالة والتنمية الحاكم فيما يتعلق بالعلاقات التركية الروسية والسورية والإسرائيلية والمصرية.

وقد أكد حزب العدالة والتنمية عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر ٢٠١٥، على الإلتزام بخيار "السياسات التوافقية" خارجياً والتهدئة في الداخل من أجل القيام بدور إقليمي فعال من خلال"التوافق" حلفاء تركيا لمواجهة التهديدات الجديدة مؤكدين على ضرورة حسم الأزمة السورية على وجه االسرعة من أجل تفادي انعكاساتها السلبية، إضافة إلى أهمية تأمين استقرار الأنظمة الجديدة في المنطقة ناهيك عن الحاجة إلى التنسيق مع الحلفاء من أجل تصحيح موازين القوى المختلة.

كما ألمح نائب رئيس الوزراء التركي "نعمان كورتولموش" إلى المحاور الأساسية للتغيير التي تنتوي تركيا تبنيها خلال الفترة المقبلة وهي المحور السوري، إضافة إلى كل من المحور الروسي ومحور الاتحاد الأوروبي والمحور الاسرائيلي.

ويمكن اعتبار أن التغيير الجوهري في السياسة الخارجية التركية سيكون في سعيها للعمل ضمن التحالفات الغربية وأن تبتعد عن العمل المنفرد (في المنطقة) .

جدير بالذكر أن فرص وحدود التغيير في توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة تتوقف على طبيعة التحالفات التركية القائمة، وإمكانية إعادة صياغة هذه التحالفات من

جديد، بحيث تؤدي في النهاية إلى إيجاد شركاء جدد للدولة التركية في الإقليم، وتطبيع وإصلاح العلاقات التركية المتوترة مع عدد من الدول الأخرى، أو على اقل تقدير تخفيف حدة هذا التوتر.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى المراجعات الأكاديمية والسياسية التركية قد ظهرت في ربيع ٢٠١٢ من خلال – منظر السياسة الخارجية التركية الحديثة أحمد داوود أوغلو– والذي أدرك أن (الاخفاق في إحداث تغييرات بالمنطقة وخاصة مع تعقد الملف السوري) والناتج عن صعوبة حسم الثورة السورية بشكل منفرد إضافة لحجم الدعم الدولي والإقليمي الذي يحظى به النظام السوري كلها أمور تهدد الدور الإقليمي التركي في المنطقة.

أما المراجعة الثانية والتي جرت في عام ٢٠١٣ فقد تطرقت إلى ضرورة استخدام تركيا لمنهج "الدبلوماسية الانسانية"، بحيث تركز تركيا على العمل الانساني من جهة وعلى توسيع النشاط التركي "الدولي" من جهة أخرى وخاصة بعد أن تفاقمت مشاكلها وتوترت علاقاتها بالعديد من بلدان المنطقة.

أما المراجعة الثالثة فقد جرت عام ٢٠١٤ وتركزت بصفة رئيسة على الحاجة الماسة "لاستعادة تركيا" من خلال السعي لتعزيز الديمقراطية/والاقتصاد، واتباع دبلوماسية نشطة في المنطقة بشرط أن تكون من خلال التحالفات العالمية والدولية وليست بطريقة منفردة.

أبرز مؤشرات التجديد في السياسة الخارجية التركية مؤخراً :

١– إعلان كل من تركيا واسرائيل عن توصلهما إلى اتفاق تفاهم لإنهاء حالة التوتر وإعادة تطبيع العلاقات السياسية بينهما.

٢– إعلان الكرملين عن إرسال الرئيس التركي أردوغان رسالة الى نظيره الروسي يعتذر فيها عن قيام بلاده بإسقاط طائرة "سو ٢٤"، وتقديمه لواجب العزاء لأسرة الطيار، وإبداء استعداده لبذل جهود حثيثة لإعادة العلاقات الروسية التركية إلى سابق عهدها.

٣– تطبيع علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وإعادة العلاقات التركية الإماراتية إلى سابق عهدها وهو مايمثل أهمية كبيرة ليس فقط مع دولتي الخليج الكبيرتين وإنما مع كافة دول الخليج العربي بحيث يؤدي في النهاية إلى مواجهة مشروع الهيمنة الإيراني في المنطقة.

وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة تحسن العلاقات السعودية التركية بشكل كبير بعد تولى الملك سلمان لمقاليد السلطة في المملكة العربية السعودية حيث تزايد الانفتاح السعودي على تركيا وبات هناك تنسيقاً سعودياً تركياً فيما يتعلق بالعديد من ملفات المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالملف السوري الذى أصبحت سياسات الدولتين إزاءه تتوافق بصورة كبيرة، إضافة لجهود مكافحة الارهاب والتصدي للنفوذ الايراني وخاصة بعد أن تم الاتفاق على إنشاء مجلس تعاون استراتيجي بين الجانبين في ديسمبر ٢٠١٥ ناهيك عن تطور العلاقات الاقتصاية والتجارية بين البلدين خلال الفترة الأخيرة.

يشار إلى أن التحسن في العلاقات التركية السعودية والاماراتية كان سيؤدي إلى إصلاح العلاقات المصرية التركية، بيد أن ثبات الموقف التركي من التغييرات السياسية في مصر منذ الاطاحة بحكم جماعة الاخوان المسلمين وامتناع النظام المصري عن التطبيع مع تركيا –نتيجة لهذا الموقف– قد أوقف اتخاذ هذه الخطوات مما أوجد نوعاً من القطيعة السياسية والاقتصادية "بشكل نسبى" بعد مرور ٤ سنوات على بدء الأزمة فى أعقاب ثورة ٣٠ يونية.

أما فيما يتعلق **بحدود التغير في السياسة الخارجية التركية**، فيمكن اعتبار أن الملف السوري هو الأصعب في المنطقة حيث عبر وزير الخارجية التركي عن استعداد بلاده لقبول نتائج الحل السياسي للأزمة السورية دون تقديم اشتراطات كما حدث في الماضي، كما أكد رئيس الوزراء التركي على ضرورة وقف الحرب في سوريا، دون اشتراط رحيل الرئيس السوري بشار الأسد كشرط تركي لحل الأزمة.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد حدث تغيراً فيما يخص موقف القيادة التركية، حيث تخلت تركيا عن الشرط المتعلق برفع الحصار عن قطاع غزة فى مقابل القبول الإسرائيلى بتخفيف المعاناة الإنسانية والسماح بتوصيل المساعدات الإنسانية التركية للقطاع بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلى كمدخل لإنهاء الأزمة وتطبيع العلاقات بين الطرفين، وهو ماحدث بالفعل، وقد اعتبر ذلك مؤشراً على تغير السياسات التركية الخارجية بصفة عامة،وبرغم التفهم الفسلطيني للدوافع التركية وراء تلك التغييرات والإشادة بالدعم التركي للشعب الفلسطينى، فإن الأطراف الفلسطينية قد أبدت تخوفا من أن يكون تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية على حساب الموقف التركى الداعم للقضية الفلسطينية.

أما عن أزمة دول الخليج ومصر مع قطر فقد أظهرت بشكل جلي ارتداداً للتوجهات الأخيرة المبتغاه من السياسة الخارجية التركية _ من وجهة نظر الباحث – حيث أظهرت ميلاً تركياً (لتبني سياسة التوجه شرقاً والانغماس في الشئون العربية من جديد على حساب أطراف عربية أخرى)؛ فبعد أن أعلنت دول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ومصر عن قطع العلاقات الدبلوماسية بقطر وإعلان الحصار الاقتصادي عليها، حاولت تركيا في البداية أن تحتفظ بحيادها والتزمت الصمت إزاء الأزمة –وهو ما لم يدم طويلاً– وخاصة بعد أن أعلنت تأييدها لحليفها الاستراتيجي قطر من خلال الموافقة على تأسيس قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية بالإضافة إلى الاعلان عن تقديم الدعم السياسي لها.

وفي هذا الصدد يمكن تفهم الانحياز التركي لقطر– في ظل المواقف القطرية المؤيدة للنظام من الانقلاب التركي الأخير عليه، إلا أن سرعة الاعلان التركي عن تقديم الدعم العسكري لقطر بعد فترة وجيزة من تصاعد وتيرة الأزمة الخليجية يعد أمراً مثيراً للدهشة؛ فبعد مرور ساعات قليلة من إندلاع الأزمة قام البرلمان التركي ثم الرئيس التركي بالتصديق على الاتفاق العسكري الموقع بين الجانبين التركي والقطري في أواخر عام ٢٠١٥ والذي يقضي بنشر قوات تركية داخل قاعدة عسكرية –يصل قوامها نحو ٥٠٠٠ الآف جندي– في الدوحة، الأمر الذى يمثل دعماً تركياً واضحاً وصريحاً لقطر في أزمتها إضافة إلى أنه يشير بقوة إلى التحول السياسي التركي الخارجي القوي عن توجهاتها السياسية الخارجية التي أعلنت وشرعت فيها مؤخراً حيث أنه يعيد حالة التوتر للعلاقات التركية مع نظرائها الخليجية المصرية وذلك برغم أنها تتماشى مع التوجهات العامة للسياسة التركية التي أضحت تفضل التوجه نحو الشرق.

خاتمة

يمكن معرفة السياسة الخارجية التركية نحو الدول العربية منذ الاعلان عن تأسيس الجمهورية التركية وحتى يومنا هذا، برسم خط متوتر يصعدأحياناً ويهبط أحياناً ويثبت في أحيان ثالثة وجميعهم بدرجات متفاوتة، فبينما اتسمت السياسات التركية المتبعة نحونا

خلال الأربعة عقود ونصف الأولى من تأسيس الجمهورية التركية بقدر من الجمود والفتور "وربما" العداء لأسباب عديدة من أبرزها أن هذا التوجه كان توجهاً أتاتوركياً "انعزالياً" عن العالم الإسلامي كله وليس الدول العربية فحسب – وذلك مع بعض الاستثناءات والمواقف الايجابية التركية من القضايا العربية بالقطع– فإنه ومنذ مطلع السبعينات أخذ خط التوجه التركي الايجابى في الصعود "بقدر معقول" ثم هبط مرة أخرى مع بداية حقبة الثمانينات ثم عاد للصعود مطلع التسعينات وإن كان "بدرجة أقل مما كان عليه فى الألفية الجديدة" وخاصة بعد عام ٢٠٠٢ ، حيث استمر المنحنى السياسي التركي في الصعود حتى ٢٠١١ لتأتي الثورات العربية "في بدايتها" وتمثل "ذروة الصعود التركي الخارجي" نحو المنطقة ثم أخذ في التراجع "بعض الشيء" برغم توجهه "النشيط" نحو البلدان العربية والتدخل في قضاياها وشئونها.

وعليه يمكن وصف المرحلة الحالية من السياسة الخارجية التركية المتبعة نحو البلدان العربية حالياً "بالحذرة النشطة" والتى يدلل عليها تطورات الأحداث الأخيرة ومنها الأزمة القطرية والدور التركي "الفعال" إزاءها.

إن توقع مستقبل السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة العربية يتوقف على عدة عوامل – من وجهة نظر الباحث– لعل أبرزها إرادة الطرفين التركي والعربي وإدراكهما لحجم "المصالح والاستفادة المشتركة" التي يمكن جنيها جراء تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين دون النظر إلى الأمور العقائدية بل ووضع المصالح "فوق كل اعتبار".

وذلك بصرف النظر عن العوامل الخارجية التي قد تؤثر بالقطع على مسار علاقات الطرفين، وعلى وجه التحديد فإن مستقبل الطرفين يتوقف على مدى "رشادة" التوجه التركي الخارجي ومدى تحجيم الاندفاع التركي "للتورط السلبي" في الشئون الداخلية للبلدان العربية، بالإضافة إلى مدى وجود رغبة عربية لاستعادة وتنشيط العلاقات العربية التركية وإعادتها إلى سابق عهدها .

المراجع

١. عوني عبد الرحمن السبعاوي،عبد الجبار مصطفى النعيمي،«العلاقات الخليجية –التركية:معطيات الواقع وآفاق المستقبل.» مجلة دراسات إستراتيجية:العدد ٤٣،٢٠٠٠، ص٤٩

٢. السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية
https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-altrki-tgax-mntq-alshrq-alust.1241/

٣. ياسين أحمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا فس منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية ١٩٩١–٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩، ص٣٠: ٣٣، ٣٧، ٣٨ في
http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4618.pdf

٤. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (القاهرة: اتحاد الكتاب العرب)، ١٩٩٩، ص ١٠ في
http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL05953.pdf

٥. السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق

٦. د. أحمد سعيد نوفل وآخرون«فريق الأزمات العربي»، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية– التركية، العدد الثاني عشر نوفمبر ٢٠١٦ ، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، ص٦ في
http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/12.pdf

٧. محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة :المحددات والابعاد، في الموقع الرسمي المركز الديمقراطي العربي ٢٠١٧/٦/٣
http://democraticac.de/?p=41433

٨. د. صبري سميرة «السياسة التركية وامريكا في ظل التحولات السياسية العربية» في بولنت آراس (وآخرون) مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، (الاردن: عمان ٢٠١٢)، ص ٧٦– ٧٧

٩. فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر: العدد ٥، مارس ٢٠١٠، ص٢١٢.

١٠. جواد الحمد، «السياسة الخارجية التركية والعالم العربي» في بولنت آراس (وآخرون) مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، (الاردن: عمان ٢٠١٢)، ص٣٦–٣٧

١١. احمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط «الفرص والتحديات»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، ٢٠١٤ ، ص٦٠–٦١
https://meu.edu.jo/uploads/1/586a397262f1a_1.pdf

١٢. طبي لحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني "فترة حكم حزب العدالة

والتنمية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص١١٩ في http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/14092/1/TABI_LAHCEN.pdf

١٣. أنظر في هذا إلى كلاً من:-

- السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغيّر على ضوء الانقلاب العسكري، ٤-٤-٢٠١٧ في موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية http://www.csds-center.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

١٤. أنظر في هذا على كلاً من:-

- بولنت آراس (وآخرون) مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، (الاردن: عمان ٢٠١٢)، ص ١٩: ٢٣

١٥. السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغيّر على ضوء الانقلاب العسكري، ٤-٤-٢٠١٧ في موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية http://www.csds-center.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-

١٦. عمر كوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية، ٣/٦/٢٠١٧ ١٩،١٠ http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/6/28/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-

١٧. د. خالد محمد أبو الحسن «تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية» في بولنت آراس (وآخرون) مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، (الاردن: عمان ٢٠١٢)، ص ٤٣

١٨. محمد عبد القادر خليل، دراسة بعنوان "تركيا وثورات "الربيع العربي"، في موقع مركز الاهرام http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx

١٩. تقرير مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلچي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، في http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312161033363304 86.html

٢٠. السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغيّر على ضوء الانقلاب العسكري، ٤-٤-٢٠١٧ ، تقدير موقف، في موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية http://www.csds-center.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

٢١. أنظر في هذا السياق إلى كلاً من:-

- صوفيا بو علي ووفاء طوالبية، الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ٢٠١٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، ص٥٧-٥٨ في

http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/politique/politique160019.pdf

– السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغيّر على ضوء الانقلاب العسكري، مرجع سابق

٢٢. أنظر بصدد هذه الزيارة على سبيل المثال:

Erdogan stops at Tunisia for the Arab Spring tour, available at:
TURKEY - Erdoğan stops at Tunisia for the Arab Spring tour

٢٣. عماد قدورة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، "تحليل سياسات"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ص١ في

http://www.dohainstitute.org/file/Get/6da93b43-2510-4a3b-a706-dc695fd1c74e.pdf

٢٤. أنظر في هذا إلى: أحمد عابدين، «تركيا بعد الجمهورية الرئاسية: الاتجاه شرقا والتوتر مع الغرب»، انحياز، ١٨ يونيو ٢٠١٧ في

https://enhiaz.com/turkey-after-the-presidential-republic-tending-to-east/